

الأحوال الشخصية الجزائرية في ميزان المشاريع الفرنسية الاستعمارية - قراءة لمواقف جمعية الحلماء المسلمين الجزائريين -

Algerian personal conditions in the balance of French
colonial projects – A review of the positions of the Algerian
Muslim Scholars Association

د.ة / بوسعيد سومية

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

sirinzakaria23@gmail.com

تاريخ النشر
2018/12/30

تاريخ القبول
2018/12/27

تاريخ الإرسال
2018/10/09

الملخص:

منذ دخول الجيش الفرنسي للجزائر سنة 1830م ، بدأت الإدارة الاستعمارية في ترسيخ دعائم وجودها الفرنسي وإحكام قبضتها الاستعمارية على البلاد بإضفاء طابع الشرعية على مخططاتها الاستيطانية ، وذلك من خلال الهيمنة الواسعة عسكريا ومدنيا لتأسيس قاعدة إقليمية إدارية تشجع الهجرة الاستيطانية قصد بناء قاعدة ديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية، فتسهل بذلك عملية تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري.

ومن خلال ذلك ينحصر موضوعنا في دراسة المشاريع التي جاءت بها السياسة الاستعمارية ضاربة بها الأحوال الشخصية الجزائرية عرض الحائط، فجاء تركيزنا على قضية التجنيس والنظر في مسألة العروبة والإسلام، ومشروع الإدماج الذي وضع قضية الأمة الجزائرية على المحك ، و مشروع بلوم فيوليت المهدد للشخصية الوطنية الجزائرية ، فالجميع يعلم تمسك

الجزائريين بمقوماتهم وثوابتهم بدأ بعروبتهم ودينهم الإسلامي ووطنيتهم الجزائرية.

وعليه تناولنا في الإشكالية مدى تأثير هذه المشاريع الفرنسية في محاربة وتهديد الأحوال الشخصية الجزائرية التي كانت تهدد تماسك المجتمع الجزائري، ودرسنا رؤية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لمثل هذه المشاريع والسبل التي انتهجتها للحفاظ على الأحوال الشخصية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية :

العروبة؛ الإسلام؛ الشخصية الوطنية الجزائرية؛ التجنيس؛ الإدماج؛ مشروع بلوم فيوليت؛ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ الإدارة الاستعمارية.

Abstract:

Since the French army entered Algeria in the 1830, the colonial administration has begun to consolidate its French presence and to tighten its colonial grip on the country legitimatization of its settlement designs, through broad and organized military and civilian dominance to establish a regional administrative base Encourages settlement migration in order to build a demographic base for the consolidation of military power, thereby facilitating the process of destroying the economic, social and religious structure of Algerian society.

In this way, our subject is confined to the study of projects brought about by the colonial policy of Algerian personal status. Our focus is on the issue of naturalization, the consideration of the question of Arabism and Islam, the project of integration that put the issue of the Algerian nation at stake, and the Bloom Violet Project. Of the Algerian national personality, everyone knows that the Algerian people are adhering to their values and their principles, starting with their Arabism, their Islamic religion and their Algerian nationalism.

In this case, we have addressed the extent to which these French projects have affected the situation in Algeria, which threatens the cohesion of Algerian society., we studied the vision of the

various parties and the Association of Muslim Oulema Algerians for such projects and the ways in which they were pursued to maintain conditions Algerian personality.

Key words:

Arabism; Islam; Algerian National Identity; Naturalization; Integration; Bloom Violet Project; Algerian Muslim Oulema Association; Colonial Administration.

مقدمة:

سعت فرنسا جاهدة للاستحواذ على الجزائر وجعلها من مستعمراتها حيث جعلت منها حلما يجب تحقيقه والحصول عليه بأي ثمن ، زادت هذه الأطماع خاصة بعد حصولها على امتيازات صيد المرجان خلال الفترة العثمانية ، ولتكريس هذه الأطماع وتجسيدها على أرض الواقع وضعت جملة من المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر ببسط نفوذها وإحكام قبضتها داخل البلاد ، فالأسباب التي ساقته فرنسا لتبرير غزوها للجزائر عديدة حيث تباينت الذرائع بين حماية الشرف والقضاء على حركة الجهاد البحري الذي كانت تنزعمه الجزائر في البحر الأبيض المتوسط ، فمنذ دخول الجيش الفرنسي للجزائر سنة 1830م ، بدأت الإدارة الاستعمارية في ترسيخ دعائم وجودها الفرنسي وإحكام قبضتها الاستعمارية على البلاد بإضفاء طابع الشرعية على مخططاتها الإستطانية، وذلك من خلال الهيمنة الواسعة عسكريا ومدنيا لتأسيس قاعدة إقليمية إدارية تشجع الهجرة الإستطانية قصد بناء قاعدة ديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية ، فتسهل بذلك عملية تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري .

ومن خلال ذلك ينحصر موضوعنا في دراسة المشاريع التي جاءت بها السياسة الاستعمارية ضاربة بها الأحوال الشخصية الجزائرية عرض الحائط ، فجاء تركيزنا على قضية التجنيس ومسألة العروبة والإسلام ، ومشروع الإدماج وقضية الأمة الجزائرية على المحك ، و مشروع بلوم فيوليت الذي

وضع ليهده الشخصية الوطنية الجزائرية ، فالجميع يعلم تمسك الجزائريين بمقوماتهم وثوابتهم بدأ بعروبتهم ودينهم الإسلامي ووطنيتهم الجزائرية. وعليه نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى استطاعت المشاريع الفرنسية محاربة وتهديد الأحوال الشخصية الجزائرية ؟ وما هي أهم المشاريع التي جاءت بها الإدارة الاستعمارية للقضاء على مقومات وثوابت الأمة الجزائرية ؟

-قضية التجنيس ومسألة العروبة والإسلام :

فتح قانون "السيناتوس كونسولت" le senatus consulte الصادر في 14 جويلية 1865 (الذي ينص على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين واعتبار الجزائريين فرنسيين ، ولهم الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي مقابل التخلي على أحوالهم الشخصية)⁽¹⁾ جبهات عديدة ومواقف متباينة ، عند النواب والأحزاب الجزائرية والعلماء فبينما كانت الأغلبية متحفظة من هذا القانون إلا أن الأقلية من النخبة وجدوا فيه حلا ومخرجا يمكنهم من التخلص من القوانين الجائرة في حق الجزائريين فأخذت هذه الفئة وأغلبهم من الجنود الذين يرغبون في الترقى إلى رتبة عسكري أعلى المخصصة فقط للمواطنين الفرنسيين في الحصول على الجنسية الفرنسية واستمرت عملية التجنيس في حدود العشرات كل سنتين في فترة العشرينات فكان عددهم سنة 1920 حوالي 17 متجنس وتزايد العدد في سنة 1926 إلى 67 متجنس⁽²⁾ ، خصوصا بعد صدور قانون 4 فيفري 1919 الذي تزامن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وبلغت طلبات التجنيس أوجها في الثلاثينات وخصوصا بعد إصدار مجموعة من القرارات التي تتعلق أساسا بالجزائريين مثل قرار 13 ديسمبر 1932 والذي يدعو إلى تحسين وضعيتهم تجاه فرنسا حيث جاء في المادة الأولى منه أن: من حق الأهالي الفرنسيين في الجزائر المشاركة في

مسابقات التوظيف في الأعمال العامة والمدينة" وجاء المادة الثانية أن: "من حقهم المشاركة في مسابقات التوظيف العسكري كضباط في الجيش البري، البحري أو الجوي"⁽³⁾.

وقد تباينت الآراء والمواقف حول قضية التجنيس إذ أن فئة النخبة والنواب أيدت القضية وتحمس بعض المتجنسين إلى هذا المشروع وذلك بالدعاية وتشجيع الأهالي على قبول الجنسية الفرنسية (حتى وصل عددهم سنة 1938 حوالي 190 متجنس وسعت هذه الفئة لأن تنال الدرجة الأولى للمواطنة الفرنسية وأن يعاملوا كفرنسيين حقيقيين وليس كمواطنين من الدرجة الثانية وفي سبيل ذلك أسس مجموعة من الطلبة المتجنسين جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا في باريس والتي كان لها فرع في الجزائر. وكان من أبرز دعاة التجنيس والداعيين له الزناتي من خلال جريدته "صوت الأهالي" la voix indigène التي أسسها لهذا الغرض وجعل عنوان افتتاحية العدد الأول من جريدته الصادر بتاريخ 13 جوان 1929 "الجزائر ستصبح فرنسية"⁽⁴⁾.

وأمام هذه الموجات التي أخذت تتدفق بوجود العديد من المدارس الفرنسية الذي أخذ يغزو الوسط الجزائري المسلم طوفان خطير من الإلحاد في الدين والابتعاد عن القومية ، بادر عدد من الكتاب المصلحين الصحفيين والعلماء في دراسة ومعالجة هذه الظاهرة السلبية وأثرها على المجتمع الجزائري.

إن هذه المسألة أخذت انتباه العلماء الإصلاحيين فتحركت صحافتهم لتحذير الرأي العام من تفاقم هذه الظاهرة ، وكان الشيخ الطيب العقبي من بين الذين كتبوا في هذه القضية وحاربها من خلال جريدة الإصلاح سنة 1930، وكان من أشد المتحمسين للقضية حتى سمي ودعي بعدو فرنسا

"أنتي فرانسي" بسبب معاداته لكل القوانين التي تصدرها الإدارة الإستعمارية في حق الجزائريين ولهجته الجريئة من خلال مقالاته التي كان يكتبها ، وقام أعداءه من الطرفين من أجل إيقاف عمله في تحريض الإدارة الفرنسية بنعته بهذا الاسم بأنه معاد لفرنسا لتوقيفه ومن ناحية أخرى اتهم بأنه متجنس لتشويه سمعته لدى العامة لإيقاف حملته ضد التجنس فكتب في مقال بمجلة الشهاب "هل أنا عدو لفرنسا؟ وهل متجنس؟" فضح من خلالها التناقض بأنه من جهة عدو لفرنسا ومن جهة أخرى متجنس بجنسيتها⁽⁵⁾ ، مع ذلك لم يوقف العقبي حملته فكان يكتب في جريدة الإصلاح وبدعوة من محمد الأمين العمودي الذي دعا في مقال له إلى بحث قضية التجنس التي صارت في نظره الملجأ الوحيد لنيل الحقوق الفرنسية ويستنهض هم العلماء إلى توضيح القضية ومعالجتها بإيجاد حل وسط لتحسين أوضاع المسلمين.

أخذت قضية التجنس ميدان صحيفة الإصلاح حتى ظن الطرقيون أنه يميل إلى التجنس، وأن بقية العلماء على هذا الميل حتى أشيع لما أسست "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" أنها أسست لفتح هذا الباب، وقوى هذا الظن السيئ بسبب معاملة العلماء المتجنسين معاملة إنسانية ويعاشرهم معاشرة إحسانية ولا يستكفون من مجالستهم ولا مشاركتهم العمل للمصالح العام. فظن منهم ميلا إلى التجنس، مما نتج عنه التساهل في التجنس، مما شوه سمعة العلماء فدعت الضرورة إلى أن تبدي جمعية العلماء ما تعلمه من حكم الله في المسألة حتى لا يغتر بسكرتها الراغبون في التجنس ولا تبقى شبهة لمن يرميها بالرضا عن التجنس⁽⁶⁾.

كان أول من كتب عن قضية التجنس في جريدة البصائر في السنة الأولى من إصدارها أبو العباس أحمد بن الهاشمي أحد أعضاء جمعية العلماء الجزائريين قبل أن تصدر جمعية العلماء فتواها في التجنس، حيث رأى من

الضرورة وضع المسألة على البساط الديني من القرآن والسنة لإرشاد الأمة واستدل من خلالها بالآيات الكريمة التي تنفي التجنيس، فكانت دعوته للصبر واختيار الثبات على طريق الأمة "وإن دعاة التجنيس أينما توجهوا ، وأينما حلوا وارتحلوا وجدوا الآيات المحكمة سد لكل سبيل في وجوههم..."⁽⁷⁾.

وبعدما نشر الطيب العقبي "كلمته الصريحة في التجنيس والمتجنسين" في جريدة البصائر على عهده وبإسمه الخاص وليس بإسم جمعية العلماء- ربما بسبب ما اتهم به من قبل الطريقين بأنه متجنس أو أنه يدعو إلى التجنيس كما ذكرنا سابقا- فسعت من خلال فتواه إلى توضيح رأيه الأخير في القضية حين قال: "التجنس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا- حرام والإقدام عليه غير جائز من الوجوه، ومن استحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر وقوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي فهم كافر مرتد عن دينه بإجماع المسلمين..."⁽⁸⁾، دون أن ننسى تتبع الإدارة الإستعمارية للفتوى التي نشرها الشيخ الطيب العقبي في جريدة البصائر في 30 جويلية 1937م.⁽⁹⁾

وكان من الشخصيات التي أوضحت وبطريقة حاسمة موقفها من التجنيس هو أحمد توفيق المدني، وكان من الذين كاتبوا في هذا الموضوع وبصراحة تامة وأبرز مدى الخطر المحدق بالأمة من وراء مشروع التجنيس، فحارب الحركة وكتب ضدها في الصحف العربية ، مند أن كان بتونس حوالي سنة 1920، ونشر مقالا في جريدة الإصلاح ممضي باسمه المستعار "المنصور" يعتبر من أشمل وأدق ما كتبه كاتب عن خطر التجنيس بالبلاد بعنوان "بين الموت والحياة" وكان كتابه نداء استغاثة قال فيه "الخطر محقق بنا...إنه لخطر الاضمحلال ، إننا الآن في منعطف صعب من تاريخ حياتنا القومية، وهل يمكن لشعب الجزائر العربي المسلم أن يصبح فرنسيا خالصا في آدابه ولغته وتقاليده وعوائده، ويتخلص ولو في عدة قرون من دمه الخالص... وكل

مميزاته ووراثته ؟ إن ذلك هو عين المستحيل... فسياسة التجنيس و الاندماج قد أخفقت تماما، وأفلست كل الإفلاس، وهكذا كل أمر مخالف لسنن الطبيعة وقوانين الاجتماع"⁽¹⁰⁾.

كما وضع أبو اليقظان من خلال كلامه عن التجنيس فقال: "إن الكلام على مسألة التجنيس وبيان فسادها وخطورتها من الوجهة الدينية والوطنية كالكلام على ظلام الليل ومرارة الحنظل وسم العقرب وفرقة الديناميت..."⁽¹¹⁾.

وكان موقف محمد الأمين العمودي منافيا لتجنيس الأفراد ، فمن خلال بحثه في جريدة الإصلاح ومما كتبه من مقالاته كان يرى إلى ضرورة البحث في التجنيس الجماعي مقابل الحفاظ على المقومات الشخصية الإسلامية، وطلب من العلماء البحث في الأمر من حليته أو حرمة ومنافعه ومضاره من حيث تعميمه وتطبيقه على سائر المسلمين ، "فإن ألفوا في نصوص الشريعة رخصة يتأثر بها للجزائريين الانخراط في الجنسية الفرنسية بدون أن يعد منه ذلك ردة أو مروقا أو انخراطا عن الدين الصحيح، أعلموا الأمة بذلك ومهد سبيل التقدم واكتساب الحقوق التي ينتفع بها جيرانهم دونهم وإن وجدوا كل الأبواب مغلقة دون ذلك طرّقوا أبوابا أخرى سعيًا وراء تحسين أحوال هذا الشعب من أوجه عديدة"⁽¹²⁾.

كما قام الشيخ الطيب العقبي الذي كان يبحث في هذه المسألة مع العمودي في نفس الجريدة بكتابة مقال يحث فيه العلماء النظر في الموضوع كي تحدد الآراء لتتفق الكلمة في المسألة الدينية الاجتماعية كما لها الأثر على الحالة الحاضرة والمستقبلية.

كان الشيخ عبد الحميد بن باديس ضد كل قرار من شأنه أن يضعف أو يهدد الشخصية العربية والإسلامية أو يمس بأسس الكيان الجزائري أو

الشخصية القومية ، فكان من أشد المعارضين للتجنس بالجنسية الفرنسية مع التخلي على الأحوال الشخصية ، فقد كتب الشيخ ابن باديس في البصائر العدد 83 الصادرة في 30 سبتمبر 1937 يقول "العروبة والإسلام والعلم والفضيلة هي من أركان نهضتنا وأركان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي هي مبعث حياتنا ورمز نهضتنا فما زالت هذه الجمعية منذ أن كانت تفقهنا في الدين وتعلمنا اللغة وتثرينا بالعلم وتحلينا بالأخلاق الإسلامية العالية ، وتحفظ علينا جنسيتنا وقوميتنا وتربطنا بوطنيتنا الإسلامية الصادقة"⁽¹³⁾ ، وقد أكد على ذلك الشيخ البشير الإبراهيمي من خلال جريدة البصائر ليوضح لدى العام والخاص موقف جمعية العلماء من السياسة الفرنسية التي كانت تسعى من خلال إصدارها لقرار التجنيس لإدماج الجزائر الكلي بفرنسا حين قال في العدد الرابع الصادر في 29 أوت 1947 "حاربت سياسة الاندماج في جميع مظاهرها فقاومت التجنيس ونازلت أنصاره الخمس ودعائه المقاولين حتى قهرتهم وأخرستهم وقطعت الحبل في أيديهم، ثم أفنت فتواها الجريئة فيه يوم كانت الجراءة في مثل هذه المسائل بابا من العذاب، فكان ذلك منها تحديا للإستعمار وإبطالا لكيده وتعطيلا لسحره وأثبتت بتلك المواقف للجزائر إسلاميتها"⁽¹⁴⁾.

كان صدور فتوى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في التجنيس في جريدة البصائر في عددها 95 السنة الثالثة من السلسلة الأولى 14 جانفي 1938، بعد إدراكها للدسائس الاستعمارية التي كانت تسعى من وراءها لمحاربة المقومات الشخصية والإسلامية للجزائريين خصوصا بعد مرورها بالتجربة السياسية عند سعيها لتجمع الكبير في المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وبطلب من محمد الأمين العمودي صاحب فكرة المؤتمر وصاحب طلب النظر في التجنيس الجماعي مقابل الحفاظ على الشخصية الإسلامية الجزائرية ،

والذي ضم مختلف الفئات الجزائرية من نواب والمتجنسين والشيوعيين والعلماء للخروج إلى حل وسط يرضي جميع فئات الأمة الجزائرية للحصول على الحقوق السياسية المهضومة للجزائريين ، لذا فكر الشيخ ابن باديس إلى طريقة المطالبة بالحصول على الجنسية السياسية مقابل الإحتفاظ بالجنسية القومية والجنسية السياسية والذي شرحها في مقاله الذي نشره بالبصائر الصادرة في العدد 58 من 12 مارس 1937 بعنوان الجنسية القومية والجنسية السياسية حين قال : " الجنسية السياسية أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية مثل ما كان عليه مثل ما على الآخر من واجبات اشتراكا في القيام بها لظروف ومصالح ربطت ما بينهما "، ثم يضيف "ومن الممكن أن يدوم الاتحاديين شعبين مختلفين في الجنسية القومية"⁽¹⁵⁾ ، قد تناصف وتخالصا فيما ارتباطه من الجنسية السياسية التي قضت بها الظروف واقتضتها المصلحة المشتركة " فنهضت الأمة نهضتها بمؤتمرها الضخم الجليل وقررت فيه بالإجماع : " المحافظة التامة على المميزات الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية " وأدرك أقطاب الواجهة الشعبية أحقية هذا المطلب وأدركوا أن لا بقاء الأمة الجزائرية مرتبطة بفرنسا إلا إذا أعطيت حقوق الجنسية الفرنسية السياسية مع بقائها على جنسيتها القومية بجميع مميزاتها ومقوماتها... "⁽¹⁶⁾.

فأنا لفرنسا أن توافق على بقاء المقومات الإسلامية وهي كانت تسعى جاهدة للقضاء عليها كما قال الشيخ العربي التبسي منددا بسياسة التجنيس قائلا: " إن فرنسا تعمل جهدها لإبادتنا وإدماجنا ومحونا من الحياة كشعب ذي خاصيات وأمة ذات مميزات وإنه لمن العجيب حقا أن تريد فرنسا بتجنيسها محو جنس كامل في وقت تمنع فيه القوانين الدولية إبادة أنواع الحيوانات والطيور "⁽¹⁷⁾.

بعد ذلك أصبح موقف العلماء يتطلب اتجاه الإدارة التي ما طلبت في تنفيذ المشروع الإصلاحية الذي طرحته رابطة المؤتمر الإسلامي بدورتيه سنتي 1936-1937 ورجوع وفد المؤتمر خائبا من باريس تأكدت الجمعية من جديد أن الإدارة الاستعمارية لم ولن تقدم شيئا للجزائريين بما فيها حكومة الجبهة الشعبية التي كان ابن باديس يعلق عليها آمال كبيرة ولا الحزب الاشتراكي الذي كان يتغنى ويدعي الدفاع عن حقوق المضطهدين وتأكد رجال الإصلاح أن الذي يريده المستعمرون هو إدماج أراضي الجزائر في فرنسا وسلخ الجزائريين عن مقوماتهم بالتسوية بين الجزائريين والفرنسيين كما يقتضي منطق الإدماج ولكن بالإبتلاع والتذويب⁽¹⁸⁾.

واستعملت جمعية العلماء كل الوسائل التي كانت في متناولها لمحاربة ظاهرة التجنيس في الوسط الإسلامي والذي أكد على فشل كل محاولة لدمج المجتمع الجزائري بالفرنسي حين قال: "للأمة الجزائرية جميع المقومات والمميزات للجنسية القومية وقد دلت تجارب الزمان والأحوال على أنها من أكثر الأمم حفاظا على هذه الجنسية القومية ومن المستحيل إضعافها أو إدماجها في جنسية أخرى أو محوها"⁽¹⁹⁾.

وأمام تشتت وانحراف الشباب عن دينهم وقوميتهم الذي نتج عنه هذا الواقع قررت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن تصعد من حدة صراعتها مع الإدارة الاستعمارية فكانت الذروة في الفتوى التي أصدرها الشيخ ابن باديس باسم جمعية العلماء باقتراح من لجنة الفتوى التي يرئسها الشيخ العربي التبسي، فبحثت اللجنة الموضوع ودرسته دراسة واقعية وأصولية شرعية ، وقد تطرقت الفتوى لكل العناصر الموجودة في القانون الفرنسي (الزواج والطلاق والميراث...) وتقول بتكفير كل مسلم جزائري أو تونسي ومغربي يتنازل عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية باختياره ويتجنس بالجنسية

الفرنسية للتمتع بحقوقه المدنية ، فقد اعتبر هؤلاء مرتدين عن دينهم بمحض إرادتهم لا يجوز التعامل معهم إلا بصفتهم أجنب عن الإسلام ، فلا يصلي عليهم إذا ماتوا ولا يدفنون في مقابر المسلمين ولا يجوز الزواج معهم ، وقال ابن باديس: " ما أكثر ما سئلنا عن هذه المسألة وطلب منا الجواب في الصحف ومن السائلين رئيس المتجنسين التونسيين الأستاذ التركي⁽²⁰⁾ الذي لم يجد من يفتيه في تونس وكاتبنا برسالتين فأدينا الواجب بهذه الكتابة ، فكانت فتواه كالتالي: " التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة الإسلامية ومن رفض حكما من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع ، فالمتجنس مرتد بالإجماع ..."⁽²¹⁾.

ومنهم من تلقى الفتوى بالحذر والارتياح من بعض متجنسي الجزائر الذين كانوا موالين للجمعية العلماء بعدما كانت تنكر معهم الخرافات ومحاربة الجمود وتهديدها إليهم في خدمة القضية الجزائرية ، ومنهم من حمل عليها وعلى الجمعية منهم زناتي الذي كتب مقالا فصلا وجال وأرغى وأزبد وأبرق وأرعد والذي جرى على عادته في محاربة الإصلاح وكل ما فيه من قوة الإسلام والقومية⁽²²⁾.

لم يكن التجنس بالنسبة للمسلمين الجزائريين سوى حلا اضطراريا للراغبين في الهروب من قبضة الاستعمار إلى مغرباته المادية وإن هؤلاء الذين ارتقوا في أحضان الحضارة الفرنسية لم يكونوا إلا أفراد قلائل أغراهم عطاء الاستعمار من أجل قضاء حاجات مادية والحصول على امتيازات سياسية مثل بعض المعلمين في المدارس الرسمية والعسكرية والراغبين بالفوز بمقاعد انتخابية ، وهو عدد قليل نسبة إلى مجموع الشعب الجزائري الذي عض بتواجده على إسلامه ولو قتله الفقر والجوع والمرض وفتك به الجهل ، فلجأ هؤلاء إلى عقد الاجتماعات بين الحين والآخر يطالب فيها بتسهيل التجنس

وتسيير شروطه على من يريده ويطلبه⁽²³⁾، حتى بلغ بهم المطالبة والسعي لإدماج الجزائر الكلي مع فرنسا.

-مشروع الإدماج وقضية الأمة الجزائرية على المحك :

كان موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واضحاً تجاه سياسة الإدماج التي كان تسعى لها بعض النخبة الجزائرية المتحصلة على الجنسية الفرنسية الراغبين في الحصول على امتيازات تخرجهم من العزلة التي وضعوا فيها جبراً أمثال بن تامي وغيرهم⁽²⁴⁾، فحارب العلماء من البداية هذه السياسة الاستعمارية بكل قوة وعنف من خلال جرائدها وخطبها ومختلف شعبها وفروعها في مختلف مناطق الجزائر، وأكد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في البصائر يقول: "حاربت جمعية العلماء سياسة الاندماج في جميع مظاهرها فقاومت التجنيس ونازلت أنصاره الخمس ودعائه المقاويل..."⁽²⁵⁾، وكتب الشيخ بلقاسم التبسي مندداً بالسياسات الاستعمارية قائلاً: "إن فرنسا تعمل جهدها لإبادتنا وإدماجنا ومحونا من الحياة كشعب ذي خاصيات وأمة ذات ميزة، وإنه لمن العجيب حقاً أن تريد فرنسا بتجنيسنا محو جنس إنساني كامل في وقت تمنع فيه القوانين الدولية إبادة أنواع الحيوانات والطيور"⁽²⁶⁾.

بما أن الإدماج يعتبر امتداداً لسياسة التجنيس وجزء من الكل الذي كانت تهدف إليه الإدارة الاستعمارية في مخططاتها التي تدعو للقضاء على الإسلام ومحاربة العروبة، فإن جمعية العلماء جمعية الأمة المسلمة الجزائرية إذ لم تجد في أقصى رمال الجزائر أو منع جبالها، من يبرأ من الإسلام الصحيح أو يستنكف عن العروبة وإذ أوجد في هذه الأمة من يخالفها في شعورها نحو الإسلام والعروبة فهو أحد رجلين: إما من اللذين أفسدتهم تربية المبشرين المسيحيين، وإما من اللذين أضلّتهم تعاليم المدارس اللاتينية، وكانت كل ما

تحشاه وتأسف منه التحلل الذي قد يتعرض له المسلمين بفرنسا من الإسلام والعروبة بطول الأمد وتأثير الوسط، وتعلم أن الأولاد الذين يولدون هناك من أمهات أوروبيات يكونون أوفر سهما من شرور هذا التحلل، فإذا لم تتعداهم الجمعية بالوعظ والإرشاد لكبارهم وتعليم الدين والعربية لصغارهم ضاع على الأمة آلاف من أبنائها يندمجون في دين غير دينها وجنس غير جنسها، وكانت الجمعية قد بدأت في هذا العمل الجليل منذ سنة 1936 على يد الشيخ الفضيل الورتلاني، فقام فيه بمحاربة الإدماج والتجنيس في الخارج وجمع المسلمين هناك على هداية الدين وشهامة العرب وأثوبهم معنى الإصلاح الذي شاع نوره في الجزائر، وفتح في باريس وغيرها من مدن فرنسا عشرات النوادي المنظمة للاجتماع والتخاطب بالعربية وإلقاء المحاضرات للكبار والدروس التعليمية للصغار، وأمدته جمعية العلماء بطائفة من المعلمين والمحاضرين⁽²⁷⁾ خصوصا بعدما لوحظ من صور الاندماج الداعية التي نشطت في العمال الجزائريين لترغيبهم في الزواج إلى ما وراء البحر بقول المستعمرين أن العمل في فرنسا كثير والأجر مرتفع والعيش واسع يسير، ونجحوا في دعايتهم ونزح العديد من العمال وازداد عددهم، ويقول في ذلك المصلح أحمد بن عاشور العيشي في مقاله الذي نشره بالبصائر بعنوان "من صور الاندماج" مخاطبا وموجها نداءه إلى الأعضاء المسؤولين قائلا: "وأحسب لو استمرت هذه الحالة في الانهيار من كيائنا القومي جانب عظيم إن من الواجب على قادة الرأي في الجزائر أن يقاوموا هذه الدعاية الماكرة بكل ما استطاعوا لأن الشأن خطير والمسؤولية عظيمة"⁽²⁸⁾.

كانت جمعية العلماء برئاسة زعيمها الشيخ عبد الحميد بن باديس واقفة للذين استطاع الاستعمار أن يضعف شخصيتهم العربية الإسلامية في الداخل والخارج، وقفت بالمرصاد لكل دعوة شاذة مناقضة لمقومات الشخصية الجزائرية

العربية الإسلامية تمس بأسس الكيان الجزائري والشخصية الجزائرية في الصميم، وقد كان له معهم معارك فاصلة خاصة عند ما كتب فرحات عباس أحد الساسة الجزائريين من دعاة الإندماج في فرنسا في عام 1936⁽²⁹⁾، مقالا باللغة الفرنسية في إحدى الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية في الجزائر وأنكر فيه وجود الشخصية الجزائرية في التاريخ رد عليه الشيخ عبد الحميد بن باديس في مجلة الشهاب ردا مفخما أسكته به⁽³⁰⁾ قائلا: "إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا... ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عناصرها وفي دينها لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بمحدوده الحالية المعروفة"⁽³¹⁾. فثبت الشيخ ابن باديس في موقفه الرفض للإدماج رغم ما قيل عنه عند انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936، فبعد انعقاد المؤتمر في شهر جويلية 1936 كتب مقالا بعنوان: "استقلال الجزائر حق طبيعي" قال فيه: "إن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة من أمم الدنيا وقد استقلت أمم كانت دوننا من القوة والعلم والمتعة والحضارة ولسنا ممن يدعون علم الغيب مع الله، ويقولون إن حالة الجزائر الحاضرة ستدوم إلى الأبد"⁽³²⁾. فكان يرى أن تقلب التاريخ، يمكن له أن يأتي يوم تبلغ فيه الجزائر درجة عالية من الرقي المادي والأدبي، وتتغير فيه السياسة الاستعمارية عامة والفرنسية خاصة، وتسلك فرنسا مع الجزائر مسلك إنجلترا مع استراليا وكندا وتصبح البلاد جزائرية مستقلة استقلالاً واسعاً تعتمد عليه فرنسا اعتماداً الحر على الحر⁽³³⁾.

فالمؤتمر الإسلامي الذي غلب عليه الطابع الاندماجي على حسب الصيغة التي تولى تقديمها الدكتور ابن جلول مترأس المؤتمر فإن جمعية العلماء

تمثلت مشاركتها في المؤتمر⁽³⁴⁾ لتحقيق مطالب الحفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية الجزائرية والمطالبة بفصل الشؤون الدينية عن الدولة وعلى وجوب أن تكون اللغة العربية لغة رسمية تستعمل في المراسلات ودوايب الإدارة⁽³⁵⁾ ، وكذا فرحات عباس الذي اشترك في الرؤية مع الشيخ عبد الحميد بن باديس وعلاقته مع الشيخ البشير الإبراهيمي ومحمد صالح بن جلول الذي كانت له هو الآخر استراتيجية عميقة مبنية أساسا على تكوين الفرد وترسيخ الوعي بين الشعب الجزائري كخطوة أولى قبل التفكير في خيار الثورة ، وحسب قول الدكتور عز الدين معزة⁽³⁶⁾ أن فرحات دعا إلى الاندماج مؤقتا لأن الجزائريين لم يكونوا مهئين للثورة⁽³⁷⁾ ، ويقول في ذلك الشيخ الإبراهيمي : "إن جمعية العلماء لم تشارك في المؤتمر المذكور ولم توافق على مطالبه إلا من أجل المحافظة على الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري وأن تدمج مطالبها في حرية الدين الإسلامي والتعليم العربي، وترسيم اللغة العربية في مراحل المختلفة"⁽³⁸⁾.

اعتبرت مشاركة ابن باديس في الوفد الذي ذهب إلى باريس حاملا مطالب المؤتمر وكان من ضمن هذا الوفد إلى جانب ابن باديس الشيخ البشير الإبراهيمي والطيب العقبي ، ما يدعوا إلى مدى الأمانى العرائض التي علقتها الجمعية على مساعي الوفد وهنا ما دفع بالمفكر مالك بن نبي إلى القول : "إن الظروف الساخنة وضعت العلماء أمناء على مصلحة الشعب فتسلموها الأمانة لغيرهم لأنهم لم يكونوا في مستواها العقلي وسلموها لمن يضعها تحت أقدامه لتكون سلما يصعد عليه للمناصب السياسية"⁽³⁹⁾.

وقد نشر الأستاذ الهادي الحسني مقالا بعنوان (مالك بن نبي وجمعية العلماء) تعرض فيه لمشاركة الجمعية في الوفد المفاوض في باريس وأسباب تقديم السياسيين من حركة اتحاد المنتخبين المسلمين في رئاسة الوفد ورد فيه أنه كان هدف الجمعية من كل ذلك هو محاولتها إظهار النخبة الجزائرية بمظهر

المتمسك بالشخصية الإسلامية وكذلك كشف السياسة الفرنسية أمام الليبراليين والشيوعيين الذين يحسنون الظن بفرنسا⁽⁴⁰⁾، عندما قدم الشيخ ابن باديس رأية في تقييم الوفد قال: "رجعنا وأكثر الرفاق يظن أن المطالب المستعجلة إذا لم تكن قد صاحبتنا فإنها لا تتأخر عنا بأكثر من أسبوع وإذا تقاعست وتباطأت فلا أكثر من شهر أما أنا فلم أكن مع الأسف على هذا القدر من الرجاء"⁽⁴¹⁾، أي أنه لم يكن متفائلا.

فقد كان واضحا و جليا لدى الشيخ ابن باديس استحالة الإستجابة لمطالب الجزائريين فأراد إثبات ذلك على أرض الواقع فتمثلت محاربته للإدماج قبل وبعد تأسيس المؤتمر الإسلامي في مقالاته التي نشرها بمجلة الشهاب لدرجة أن قامت لجنة البحث البرلمانية عند مقابلة أعضاء جمعية العلماء بسؤال الشيخ ابن باديس عن إيشاده بالعروبة والإسلام والمحافظة عليهما ودعوته لعدم الاندماج في الأمة الفرنسية⁽⁴²⁾.

يقول بعض الباحثين عن مواقف الإمام ابن باديس من الإدارة الاستعمارية أنه قد تنوعت بين الاعتراف بالاحتلال كواقع مر مفروض على أمة ضعيفة أنهكها الاحتلال وزاد في خيبتها الفشل الذريع الذي منيت به من قبل ، وبين المفارقة مع الإدارة الاستعمارية لما بلغ مرحلة من النضج السياسي أعلن في مقال له بالشهاب⁽⁴³⁾ يدل على بعده الثوري الجديد حيث بدأ يثير اهتمام الإدارة الاستعمارية التي وصفته في نهاية الأربعينيات بأنه يعمل على استقلال الجزائر ، وفي مقاله "هل أن أوان اليأس من فرنسا" عبر فيه عن روح جديدة في تغيير الأسلوب المنهجي المتبع ، كما أن معاصري الإمام من رواد الجمعية أشاروا في أكثر من مرة أن ابن باديس لما بلغ السيل الزبي قالوا له ، فما الحل؟ أشار بيده إلى جبال الأوراس " وقال : " هناك في جبال الأوراس"⁽⁴⁴⁾.

وقد دعى من خلال جريدة البصائر إلى التحرر من خلال المقال الذي كتبه في الجريدة بعنوان "اللغة مفتاح التحرر" فاعتز بالعروبة ودعا إلى شر اللغة العربية والعمل بها ، وحبها إلى قلوب أبناء الجزائر، لأنها لغة العلم والثقافة والقرآن والحضارة الإسلامية والتاريخ هي التي تمكن من أن تحفظ كيان الوطن وتربط بين الماضي والحاضر ، وهي التي تحرر من رقعة الجهل وقيود الاستعمار ، والشعب إذا تشبث بلغته ملك زمام أمره فقال الشيخ: " هذه هي الحالة التي كنا عليها في تاريخنا الحديث وما كنا لنرضى بها ، أو نبقى عليها ، وقد ولدتنا أمهات مسلمات جزائريات ، يأتين إلا أن نبقى كما كنا ، وتأبى ثقافتنا إلا أن نرجع إلى ما كنا عليه"⁽⁴⁵⁾.

كان موقف جريدة البصائر واضحا من سياسة الإدماج ، فكتبت في إحدى مقالاتها التي نشرتها بعنوان : " الإتحاد و الاندماج " ، موقف جمعية العلماء من الاندماج ورأي رجال الإصلاح في استحالة تحقيقه وكتبوا في ذلك قبل تأسيس الجمعية وبعدها فقالت : " تقرير المصير حق رسخت أصوله في أذهان الأمم وهبت أن ينتزع منها منتزع وقد تعلم المستعمرون ذلك من المستعمرين أنفسهم فهم اليوم يقاتلون بالسلاح الذي وضع في أيديهم"⁽⁴⁶⁾.

3- مشروع بلوم فيوليت يهدد الشخصية الوطنية الجزائرية :

في فترة الثلاثينات ظهرت بعض المشاريع الإصلاحية التي وضعها الليبراليون من الذين أبدوا عطفًا على القضية الجزائرية ولكن من وجهة نظر قديمة ، ومن هؤلاء السياسي الفرنسي موريس فيوليت⁽⁴⁷⁾ الذي ومع مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا ، حاول إيداعه في غرفة النواب في جلسة مجلس الوزراء ليوم 15 أكتوبر 1936، المشروع الذي يقضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين، وقد احتوى المشروع على ثمانية فصول وخمسين مادة وأهم ما اقترحه فيه هو إصلاح مستوى التعليم والقيام

بإصلاح زراعي ، وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية، كما اقترح المشروع إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين بمعدل ثلاثة عن كل ولاية، بالإضافة إلى إنشاء وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية أما عن الجنوب الجزائري (المناطق العسكرية)، قد اقترح فيوليت إعطاء بعض أجزائه الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان واقعا في الشمال، وقد اقترح أن يتم إدراج الأفراد المنتمين إلى النخب المثقفة الإدارية والاقتصادية والعسكرية في فئة المواطنين الفرنسيين من غير أن يشترط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية⁽⁴⁸⁾.

نشر المشروع في الجريدة الرسمية في 30 ديسمبر 1936⁽⁴⁹⁾ ، نص هذا المشروع على منح المواطنة الفرنسية مقابل الحفاظ على أحوالهم الشخصية ، وبالتالي يمكن أن يكونوا ناخبين مؤهلين لانتخابات ويمكن الوصول إلى جميع الوظائف العامة⁽⁵⁰⁾ ، وقد طرح المشروع عدة شروط للاعتراف بممارسة الحقوق السياسية للمواطنين المتحصلين على الجنسية الفرنسية مقابل الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية وحددتها في ستة مواد كلفت الوزارة الداخلية بالجزائر لإدارة هذا القانون⁽⁵¹⁾.

وضعت حكومة الجبهة الشعبية هذا المشروع تجاوبا منها مع بعض المطالب التي قد تقدم بها وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري ، وقد قدم إلى مجلس النواب الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر 1936 ومن أهم المطالب التي قدمها وطالب بها العلماء رفقة الشيوعيين ولجان الجبهة الشعبية بتمثيل في البرلمان الفرنسي بواسطة الاستفتاء العام⁽⁵²⁾.

استقبلت الفئات السياسية التقليدية في الجزائر هذا المشروع بالإبتهاج ، ويدوا أن جمعية العلماء وافقت أيضا عليه ، فقد قالت الشهاب : " إن أغليتنا

توافق على مشروع بلوم فيوليت وتعتبره دستورا للجزائر وتبنى آمالا كبيرة على تنفيذه"، وإثر اجتماع قام به أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعقدوه بقسنطينة يوم 28 جانفي 1937، بعثوا بترقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية بلوم و إلي فيوليت ، عبروا فيها لهما على شكرهم واعترافهم لهم بتقديمها لمشروع الإصلاح الانتخابي وأعلنوا موافقة التامة المشروع الحكومي لأنه يحمي قانون الأحوال الشخصية⁽⁵³⁾ ، ولكن الجمعية وضعت استثناءات في موافقتها على المشروع ، فهو في نظرها يستجيب بصورة جزئية لبعض آمال المسلمين ، وإنها إذ توافق عليه فباعتباره مرحلة مؤقتة يجب أن تتبعها بصورة سريعة مراحل أخرى وهذا التحفظ من المشروع لمسناه في عدم الدعاية أو حتى الكتابة عنه في جرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمجلات الخاصة بأعضائها ، إلا باحتشام إيرادا لمواقفها منه ففي جريدة البصائر في العدد 58 من شهر مارس 1937 قال الشيخ عبد الحميد بن باديس معبرا عن مواقفه: "ولهذا اعتبرت بروجي أبلوم- فيوليت قليلا جدا بالنسبة لحقوقها وإنما تقبله اليوم كخطوة أولى فقط يجب بعد تنفيذها أن يقع الإسراع في بقية الخطوات إلى تحقيق التساوي التام العام الذي هو الشرط الطبيعي في سنن الاجتماع في بقاء الارتباط بصفاء وإخلاص"⁽⁵⁴⁾ ، يفهم منها ذلك أنه اعتبر المشروع كخطوة وبداية لنشر التعليم العربي في المدارس كما اشترطه الميثاق⁽⁵⁵⁾.

ويضيف الشيخ ابن باديس عند اجتماعه باللجنة البحث البرلمانية التي سألته عن موقفه من المشروع فأجابها بأن بروجي فيوليت ما حاز القبول الذي حازه إلا بما فيه من التصريح بالمحافظة على الحالة الشخصية مع أن ما فيه إنما هو قليل جدا من الحقوق المطلوبة⁽⁵⁶⁾ ، فالمشروع في رأيه جاء من المطالب الأساسية التي كانت قد تقدمت لها الجمعية مثل تعليم اللغة العربية واستقلال القضاء الإسلامي ، وفصل الشؤون الدينية عن الدولة⁽⁵⁷⁾.

وكتب الشيخ معلقا على الكيفية التي استقبل بها " مشروع بلوم فيوليت" من قبل كل القوى السياسية في الجزائر مايلي: " تلقاه الذين يقدمون مصالحهم الفردية والاستعمارية على مصالح فرنسا الحقيقية بما هو معروف من معارضة ظالمة منكرة وتلقته الأمة الجزائرية التي ترقى بالارتباط بفرنسا في حقوقها وواجباتها وهي الجنسية السياسية مادامت محترمة في جنسيتها القومية وهي تلك المقومات والمميزات بشرط لا بد منه هو أن يكون التساوي تماما في جميع تلك الحقوق دون تخصيص لحق دون حق ولا تميز لطبقة عن طبقة"⁽⁵⁸⁾.

لكنه مع ذلك لم يجد من فرنسا الجديدة وما يقصد به الجهة الشعبية ما كان يسعى إليه ولم يتمكن عزل المستعمرين واستمالة فرنسا الحقيقية.

هذا مما لا شك فيه ما جعل يغير شعار الشهاب القديم بشعار "الحق والعدل والمواخاة في إعطاء جميع الحقوق الذين قاموا بجميع الواجبات" ، في فبراير 1937 بدت على ابن باديس علامات الغضب والاستياء عندما نشر في الباب الذي انفرد به باب " مجالس التذكير" مقالا سياسيا طرح فيه تصوره للمسألة الاستعمارية محل النقاش العقيم الذي استنفذ جهود وصبر كل الجزائريين الذين كانت كل ما لهم آمال معلقة بمشروع فيوليت ، وختم باديس مقاله السياسي بجملة تطرح العديد من التساؤلات ليس فقط على مساره الإصلاحية السياسي ولكن على مستقبل الفعل السياسي في الجزائر " وإذا لم يكن (مشروع بلوم فيوليت) فلا عتب على الزمن وما شاء الله فعل"⁽⁵⁹⁾ ، وفي نوفمبر 1937 يضيف قائلا: " لا نعتمد إلا على أنفسنا ونتكل على الله"⁽⁶⁰⁾ ، في هذه الجملة الكثير من التلميح يحكم فيها على مساهمته في إثراء النقاش السياسي، بالفشل⁽⁶¹⁾ ، ويعلن عن دخوله في خلوة سياسية سلاحها الرجوع إلى من تعلو قدرته كل شيء، لم يتعلق الأمر فقط بفشل "مشروع بلوم فيوليت" ولكن أيضا بتقليص الحريات السياسية في الجزائر، واضطهاد

الوطنيين بالسجن والتغريم ، وحذر ابن باديس الحكومة من التماذي في تضيق الخناق على الجزائريين ، فكتب معلقا على ذلك "لكنها سياسة والله لن تنجح ولن تثمر ، فإذا لم تعد الحكومة لسلوك سياسة امتلاك القلوب بإجابة الرغائب وقبول المطالب والمفاهمة مع رجال الأحزاب ومديري حركات الشعب والتي هي أحسن فإنه لن تسلك إلا السياسة التي تزيد الخرق اتساعا، فيصعب على أي راقع رقعته"⁽⁶²⁾.

بدأ إستياء الشيخ ابن باديس من السياسات الفرنسية ومن مشروع بلوم فيوليت خاصة مع بداية سنة 1937م لدرجة محاولته طلب التعاون والإتحاد مع الأحزاب الوطنية للبلدان الشقيقة أثناء سفره إلى كل من تونس والمغرب، حيث سافر الشيخ ابن باديس في 23 ديسمبر 1936م إلى تونس وأثناء لقائه مع عبد العزيز الثعالبي خرج بعدة نتائج من بينها خلق التعاون بين جمعية العلماء المسلمين الجزائرية و الأحزاب الوطنية التونسية، وكذا منع الطريق أمام تحقيق مشروع بلوم فيوليت⁽⁶³⁾.

فمن الواضح تماما أن الغرض الحقيقي وراء مشروع بلوم فيوليت هو تقسيم المجتمع الجزائري فئتين، فئة تعطي لها الحقوق الفرنسية، وهي الفئة المثقفة (الأقلية) وتنتخب في القسم مع الفرنسيين وفئة لا تعطي لها هذه الحقوق وهي أغلبية الشعب، العمال، الفلاحون وتنتخب في القسم الثاني فتظهر أغراض المشروع الخطيرة على المجتمع الجزائري بحيث يعرض مشكلة الاندماج ومشكلة الوطنية فالهدف جعل الناس يتخلصون ويستبعدون فكرة الاستقلال بفصل النخبة وإبراز الإدارة الفرنسية لإيقاف تصاعد لمراكز الوطنية الجزائرية⁽⁶⁴⁾.

لقد سلكت حكومة الجبهة الشعبية سكة احتوائية تجاه الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الجزائرية بمختلف مشاربها كان الغرض

منها كسب الوقت والتظاهر بالإصلاح، كما عجزت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ المشروع الذي سنته لنفسها، وتعلقت به آمال النواب المسلمين والشيوعيين وبسقوط حكومة بلوم⁽⁶⁵⁾ في 21 جوان 1937، كانت نهاية حظوظ تطبيق مشروع فيوليت وحتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة حكومة شوطان في 30 جوان 1937، لم يستطع مناصروا المشروع إعادة إحيائه ، فقد خاف المستوطنون من ردود فعل المنتخبين، ومستقبلهم في الجزائر وعمدوا إلى إثارة الضجة والشغب ضد مشروع بلوم فيوليت، وساندتهم في ذلك غلاة الاستعمار في فرنسا حتى تمكنوا من إقناع مجلس الشيوخ بإقالة كل حكومة تحاول إيداع المشروع⁽⁶⁶⁾.

وهدد دلاديه رئيس الوزراء الجديد الذي خلف ليون بلوم ثم شوطان، الوفد الجزائري الذي ذهب ليناقشه في ذلك المشروع ، وأعلن له بأنه البرلمان الفرنسي رفض المشروع لأنه لا يتماشى مع الشريعة الإسلامية ولا يتلاءم مع الأحوال الشخصية الإسلامية ، مجيبا إياهم في حالة عدم احترام النظام فإن فرنسا ستضطر لاستعمال القوة التي تملكها⁽⁶⁷⁾.

إذا كان أرويو الجزائريون أن رفض مشروع بلوم فيوليت نصرا لهم وإن إرغام صاحبيه على التراجع مفيدا لإبقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد ، فإن الواقع كان عكس ذلك ، إذ سمح للوطنين الجزائريين التأكد من أن حكومة الجبهة لا يسيطر على الأوضاع وأن التقدمية الاشتراكية والشيوعية ما هي إلا شعارات للاستهلاك السياسي فقط ، وعليه فإنهم راحوا يفكرون جديا في مسألة الانفصال نهائيا عن فرنسا ولم تكن تلك هي النتيجة التي توصل لها حزب الشعب فقط ولكن التشكيلات الوطنية الأخرى كلها باستثناء الحزب الشيوعي قد ثبت لديها أن المساواة والاندماج لا أمل في تحقيقها ومن ثمة

وجب دفنها مع المشروع واستبدالها بفكرة العمل من أجل إقامة دولة جزائرية مستقلة عن فرنسا⁽⁶⁸⁾.

الخاتمة :

سعت السلطات الفرنسية منذ البداية إلى فرض سيطرتها التامة على الجزائر كما أبدت رغبتها الجارحة في الاحتفاظ الأبدي بالجزائر وذلك بإبادة السكان الأصليين ، فعمل الاستعمار على تشجيع الاستيطان فأقام عدة مشاريع لذلك ، ورغم كثرة المشاريع الاستعمارية التي مست الأحوال الشخصية الجزائرية إلا أنها لم تلقى تجاوبا من طرف الجزائريين باستثناء بعض الفئات المثقفة ، ولم يكن للإعانات والمساعدات التي تنطوي تحت مشروع التجنيس والإدماج ومشروع بلوم فيوليت ليؤثر على الشخصية الإسلامية الجزائرية وعروبته ووطنيته ، بل سعى لتثبيت مقومات الأمة وثوابت الأمة الجزائرية بمحاربة سياسة التفرقة ورفع شعار "الإسلام ديننا ، العربية لغتنا و الجزائر وطننا" الذي أعلنه زعيم الأمة العربية الإسلامية الشيخ عبد الحميد بن باديس حيث عمل على محاربة التجنيس وطالب بالاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية الجزائرية .

الهوامش:

- 1-أحمد الخطيب ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985م، ص 238.
- 2-المرجع نفسه، ص 238
- 3-حليمي مصطفى ، صراع رجال الإصلاح مع الإدارة الاستعمارية 1931-1956 ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، سيدي بلعباس ، 2013، ص ص 208-209.
- 4-المرجع نفسه ، ص 208
- 5-أحمد الرفاعي الشرفي ، مقالات وآراء جمعية العلماء المسلمين الشيخ الطيب العقي ، ج3، دار الهدى، الجزائر ، 2011، ص 164.

- 6-مبارك الملي، "التجنس وفتوى جمعية العلماء في شأنه"، جريدة البصائر، العدد 100، 18 فيفري 1938، ص1
- 7-أبو العباس أحمد بن الهاشمي، "وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم"، جريدة البصائر، العدد 32، 28 أوت 1936، ص 5
- 8-الطيب العقبي، "كلمتي الصريحة"، جريدة البصائر، العدد 77، 30 جويلية 1937، ص 1
- 9 - G.G.A , Au sujet de la Naturalisation , Alger , le 6 Aout 1937.
- 10-عبد القادر خليف، "أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983"، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة، 2007، ص 169.
- 11-محمد بك، "محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع"، رسالة ماجستير، باتنة، 2009، ص 146
- 12-المرجع نفسه، ص 146
- 13-تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤسائها الثلاثة، ط 1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 35.
- 14-البصائر، العدد 4، 29 أوت 1947، ص2
- 15-عرف ابن باديس الجنسية القومية بأنها مقومات الشعوب ومميزاتها والتي تتمثل في اللغة التي يعرب بها ويتأدب بأدابها والعقيدة التي يبني حياته على أساسها، والنظريات التاريخية التي يعيش عليها وينظر لمستقبله من خلالها، والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات والمميزات، ينظر البصائر، العدد 58، 12 مارس 1937، ص 1.
- 16-عبد الحميد بن باديس، "الجنسية القومية والجنسية السياسية"، جريدة البصائر، العدد 58، 12 مارس 1937، ص 1
- 17-تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية، المرجع نفسه، ص 37
- 18-فضيل عبد القادر، رمضان محمد صالح، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 146
- 19-الشهاب، الجزء 12، المجلد 12، فيفري 1937، ص 505
- 20-بعد صدور الفتوى تقدم "ضيا نوري" عن جمعية المسلمين التونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية بشكر ابن باديس لتوضيح المسألة التي عجز العلماء في تونس من توضيح الأمر خصوصا فيما يتعلق بالثوبة من التجنيس. ينظر البصائر، العدد 101، 25 فيفري 1938، ص ص 5-6.
- 21-للتفصيل أكثر في نص الفتوى ينظر البصائر، العدد 95، 14 جانفي 1938، ص 2
- 22-مبارك الملي، "التجنس وفتوى جمعية العلماء في شأنه"، جريدة البصائر، العدد 100، 18 فيفري 1938، ص 2

- 23- عبد الرشيد زروقة ، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، 1913، 1940، ط1 دار الشهاب، لبنان ، 1999، ص 137
- 24- تركي رابح ، جمعية العلماء المسلمين التاريخية ، المرجع نفسه ، ص ص 36-37.
- 25- أحمد الخطيب ، المرجع نفسه ، ص 240
- 26- تركي رابح ، المرجع نفسه ، ص 37.
- 27- البصائر، العدد 04، 29 أوت 1947.
- 28- البصائر ، العدد6 ، 12 سبتمبر 1948، ص 8
- 29- يقول الدكتور عز الدين معزة أحد أقارب فرحات عباس في حوار له لدى قناة الجزائر أن المقال الذي كتب فيه فرحات "أنا فرنسا" في جريدة الوفاق سنة 1936 ، كان يقصد به شيئا آخر ردا على جريدة الوقت بيد المستوطنين الذين اتهموه بالإنتمائه إلى الشيوعية وموال للبين وكانوا يقولون أن الشيوعية تهددنا". الموقع الإلكتروني ، لوحظ يوم 5 جانفي 2015 www.algeriechannel.net
- 30- مجلة الشهاب ، ج1، م12، أبريل 1936، ص ص 45-55.
- 31- تركي رابح عمامرة ، الشيخ ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر ، 2001، ص 101
- 32- الشهاب ، ج3، م12، جويلية 1936.
- 33- محمد الحسين فضلاء ، المرجع نفسه ، ص 95
- 34- انتقد بعض الباحثين مشاركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورئيسها ابن باديس في المؤتمر الإسلامي واعتبروها هفوة سياسية وبيني مطالبة التي تصب في سياسة الاندماج طالما حاربها ووقف لها بالمرصاد وكان للعيان وكأن الجمعية تناقض نفسها ، ينظر عمار بن مزوز ، عبد الحميد بن باديس ، ومنهجه في الدعوة والإصلاح ، دار الأمل، الجزائر ، 2010، ص 255.
- 35- إبراهيم الميلي ، " المؤتمر الإسلامي " ، ملتقى الفكر السياسي الجزائري 1830-1962، الجزائر ، 2005، ص 74.
- 36- عز الدين معزة يعد من أقارب فرحات عباس وأنجز مذكرة ماجستير حول فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال.
- 37- عز الدين معزة ، فرحات عباس كان يطالب بجمهورية فدرالية تابعة لفرنسا. قناة الجزائر حوار مع الدكتور عز الدين معزة ، المرجع السابق .
- 38- عمار بن مزوز، عبد الحميد بن باديس ، المرجع نفسه ، ص 258.
- 39- المرجع نفسه، ص 256
- 40- المرجع نفسه، ص 259
- 41- إبراهيم الميلي محمد ، " المؤتمر الإسلامي " ، المرجع السابق ، ص 77

- 42-البصائر، العدد 66، 8 ماي 1937، ص 1
- 43-مقال بعنوان "هل آن أوان اليأس من فرنسا؟" الشهاب ج6، م13، أوت 1937
- 44-محمد الأمين بلغيث ، تاريخ الجزائر المعاصر ، دراسات ووثائق ، دار البلاغ ، ط 1 ، الجزائر ، 2001، ص 126.
- 45-محمد الحسن فضلاء ، المصدر السابق ، ص 100
- 46-البصائر، العدد 146، 30 ديسمبر 1938، ص 3.
- 47-موريس فيوليت: عضو قيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي ، كان حاكما عاما للجزائر من سنة 1925 إلى 1927، وأصبح فيما بعد عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي ووزيرا الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936، كان له دور في ترسيخ سياسة فرنسا في المستعمرات وهو الذي اضطهد الحركة الوطنية بالجزائر أثناء حكمه لها بسياسة تعسفية ، حيث شل نشاطها وطاردها ممثليها أثناء عهد إدارته بالجزائر سنة 1936، مما جعله خبيرا بالشؤون الأهلية ، ينظر لمياء بوقريوة، "مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد 4 ديسمبر 2012، باتنة، ص 315.
- 48-غي برفيللي ، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962، ترجمة :محمد الحاج مسعود ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007، ص ص 134-135
- 49-René Gallissot, Après l'illusion du projet Blun violette et sous la pression coloniale, difficile de penser la nation algérienne (1938-1939) colloque de la pensée politique algérienne 1830-1962/25-26 septembre 2005 Alger , p25
- 50-Larousse, www.larousse.fr / archives/ histoire -de France (Dictionnaire).
- 51-Benjamin Store, histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954), paris la découverte, Repères, 2004 (128p),p108
- 52- René Gallissot , op cit , p33 .
- 53-الشيخ البشير الإبراهيمي، "يوم الجزائر"، مجلة الشهاب، ج4، م12، جويلية 1936، ص 205
- 54-البصائر ، العدد 58 ، 12 مارس 1937 ، ص 1.
- 55- René Gallissot , op cit, p28.
- 56-البصائر، العدد 66، 7 ماي 1937، ص 1.
- 57- أحمد الخطيب، المرجع السابق ، ص 244
- 58-الشهاب ، المجلد 12، الجزء 12، فبراير 1937، ص 505.
- 59-محمد القورصو، "ابن باديس والمسألة الاستعمارية" ، ملتقى الفكر السياسي الجزائري 1962-1830، المرجع السابق ، ص 92.
- 60-الشهاب، الجزء 09، المجلد 13، نوفمبر 1937، ص 206
- 61-محمد القورصو ، المرجع نفسه ، ص 93.

62-G.G.A, BENBADIS ABDELHAMID président des Oulémas Réformateurs, Tunis , le 19 janvier 1937.

63-لمياء بوقريوة ، مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر ، المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

64-revue sciences de l'homme et de la société, p 329 <http://revues.univ-biskra.dz>

65-ليون بلوم: كاتب ورجل دولة فرنسي ، ولد سنة 1872 وتوفي بعد عمر 78 سنة بدأ النضال إلى جانب جان جوريس في العشرية الأولى من القرن العشرين ، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1936-1937 دعي بعد ذلك لرئاسة الحكومة سنة 1938 وفي أثناء الحرب لكن لفترات وجيزة ترك مؤلفات عديدة وهامة ، ينظر محمد العربي الزيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة 1984، ص 25

66-لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص 337-338 .

67- المرجع نفسه ، ص 338 .

68-محمد العربي الزيري، المرجع السابق ، ص 25-26.